مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية
ISSN 2352-9962 / E-ISSN 2572-0147
المجلد08، العدد01- مارس 2021

OEB Univ. Publish.

الميزانية التشاركية: إرساء لمظاهر الحكامة الجيدة من أجل تحقيق التنمية المحلية

- دراسة استكشافية لمشروع كابدال بالجزائر 2017/ 2020 -

Participatory budgeting:Establish good governance in order to achieve local development-An exploratory study of the CapDel project in Algeria 2017/2020-

ط/د. هبة خماري[1]*، أ.د. دراجي كريمو[2]

[1] مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية، جامعة الجزائر 3،

khammari.hiba@univ-alger3.dz

[2]جامعة الجزائر 3، D_Krimou2000@yahoo.fr

تاريخ التسليم: 2020/07/10، تاريخ المراجعة: 2020/09/01، تاريخ القبول:2020/10/12

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء حول مفهوم الديمقراطية التشاركية، ومدى أهميّتها في إرساء مبادئ الحكامة الجيّدة لتحقيق التنمية المستدامة من خلال الميزانية التشاركية، في ظلّ فرض الحكم الراشد نفسه على الصعيد العالمي عبر مفهوم المواطنة في إطار الديمقراطية التشاركية.

كما تحاول الدراسة توضيح تقدم وتبني الجزائر للديمقراطية التشاركية وتكريسها الضمني للميزانية التشاركية، في النموذج المبتكر للتنمية المستدامة والمندمجة مجسدا ببرنامج كابدال بالجزائر،مما سمح بتحديد عراقيل تفعيله من جهة، ومتطلبات تعزيزه من جهة أخرى.

الكلمات المفتاحية: الميزانية التشاركية، الحكم الراشد، التنمية المحلية، مشروع كابدال

Abstract

This study aims to know the concept of participatory democracy and its importance in establishing principles of good governance to achieve sustainable development through the participatory budget, in light of the imposition of good governance itself at the global level through the concept of citizenship within the framework of representative democracy complemented by participatory. The study also tries to clarify Algeria'sprogress and adoption of participatory democracy and its implicit devotion to the participatory budget, in the innovative model of sustainable and integrated development embodied in the CapDel program in Algeria, which allowed identifying obstacles to its activation on the one hand, and the requirements for its enhancement on the other hand.

Keywords :Participatory budgeting, participatory democracy, local development, CapDel project.

*المؤلف المراسل: هبة خماري، الإيميل: Khammari.hiba@univ-alger3.dz

1. مقدمة:

شهد العالم تطورا متسارعا في العقود الأخيرة، وعلى جميع أصعدة الاقتصاديات سواء كان وطنيا أو جهويا أو محليا، الشيء الذي انعكس انعكاسا ملحوظا على مستوى تطلعات وحاجيات المواطن، والتي أصبحت في تزايد كبير مع وجوب ضمان جودة وجدوى الخدمات العمومية المقدمة.

فلم تعد الدولة الفاعل الوحيد في وضع السياسات التنموية، بل توسّعت لتشمل عديد الفاعليين مثل المجتمع المدني والجماعات المحلية والقطاع الخاص مع العمل على مشاركة المواطن، وهذا من أجل تسهيل تنظيم وتسيير برامج التنمية المحلية في ظل محدودية رؤوس الأموال المرصودة من جهة، وكثرة عوائق الولوج إلى تحقيق المشاريع المبرمجة من جهة ثانية.

الإشكالية: لقد أصبحت الدولة مجبرة على تبنّي اللامركزية على كل المستويات من القاعدة إلى القمة، لكسب رضا المواطن وعدم انزعاجه واستعادة ثقته بالسلطة التي تحكمه. وفي ظل الجدل المشار إليه حول أساليب تسيير شؤون المواطنين تأتي هذه الدراسة للإجابة على التساؤل الرئيسي التالي:

كيف يمكن للميزانية التشاركية كآلية حديثة من آليات الحكامة الرشيدة أن تستجيب لمتطلبات التنمية المحلية، وأين وصلت الجزائر في تبني هذه الآلية؟

وللوقوف على جزئيات هذه الإشكالية الرئيسية نقترح مجموعة من الأسئلة الفرعية على النحو التالي:

- هل تعدّ الميزانية التشاركية تجسيدا للديمقراطية التشاركية؟
- ما العلاقة التي تربط الحكامة الجيدة بالميزانية التشاركية؟
- كيف يساهم برنامج كابدال التنموي بالجزائر في تفعيل الميزانية التشاركية؟

الفرضيات: في سبيل الإجابة عن الإشكالية المطروحة والأسئلة المتفرّعة منها، تنطلق هذه الدراسة من الفرضيات التالية:

- تمثّل الميزانية التشاركية ترجمة للديمقراطية المباشرة القوية "التشاركية " على أرض الواقع، فهي تمثّل ممارسة وآلية تجسد بها عملية الديمقراطية التشاركية؛
- تكرّس الميزانية التشاركية مفهوم الحكامة الجيّدة من خلال مراعاة مختلف مبادئها؛
- يساهم برنامج كابدال التنموي بالجزائر 2020/2017 في تفعيل الميزانية التشاركية من خلال مشروع البلديات النموذجية والمواطنة.

هدف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء حول أحد أهم المواضيع الحديثة والمتمثّلة في مفهوم الديمقراطية التشاركية ومدى أهميّتها في إرساء مبادئ الحكامة الجيّدة من أجل تحقيق التنمية المستدامة من خلال ما يعرف بالميزانية التشاركية، كما تهدف أيضا لتحليل واقع الجزائر في مجال

تبنّي الديمقراطية التشاركية من خلال عملية استكشافية وتحليلية لمشروع كابدال بالجزائر 2020/2017 بهدف الكشف عن أهمّ العراقيل أمام هذا المشروع من جهة، ومتطلبات تفعيله من جهة أخرى.

منهجية الدراسة وهيكلها: وفقا لطبيعة الموضوع تمّ اعتماد المنهج الوصفي التحليلي من خلال تقديم مختلف المفاهيم المرتبطة بمتغيّرات الدراسة ثمّ العمل على تحليل العلاقة بينها، من خلال الاطلاع على ما كتب حول جزئيات موضوع البحث وما أجري من دراسات سابقة لوضع رؤية متناسقة ومتكاملة للموضوع، مع الوقوف على تجارب عالمية بصفة عامة وتجربة جزائرية بصفة خاصة، وهو ما سمح بتقسيم البحث إلى ثلاث محاور رئيسية، يتم في المحور الأول تقديم مختلف المفاهيم المرتبطة بالديمقراطية التشاركية والميزانية التشاركية، ثمّ الانطلاق في تحليل أهمية ودور الميزانية التشاركية في تكريس الحكامة الجيّدة ضمن المحور الثاني، ليتم في المحور الأخير تسليط الضوء حول التجربة التشاركية في الجزائر من أجل تحقيق التنمية المحلية.

2.الديمقراطية التشاركية والميزانية التشاركية

يتم من خلال هذا المحور تسليط الضوء حول المفاهيم المرتبطة بكلا من الديمقراطية التشاركية والميزانية التشاركية.

1.2 الديمقراطية التشاركية: عرّفت التطورات السياسية في العقدين الأخيرين ضعفًا واضحًا لشرعية الديمقراطية التمثيلية، مما سمح بظهور مفهوم الديمقراطية التشاركية أو ما يسمى بالديمقراطية التداولية، وفيما يلي سنسلط الضوء حول هذا المفهوم الحديث للديمقراطية.

تعريف الديمقراطية التشاركية: تعرّف الديمقراطية التشاركية على أنّها" مشاركة المواطنين في القرارات والسياسات التي لها تأثير مباشر على حياتهم بدل الاعتماد الكلي في هذه القضايا على الأعضاء المنتخبين، وبالتالي فإنّ هذه المشاركة من جانب المواطنين تتّسم بالتفاعل المباشر والنشط وتتم في إطار مجتمعات صغيرة بحيث تكون فرص التواصل بين الجماهير أكبر".(عقبي، 2016، صفحة 204).

من جهة أخرى فقد عرّفتها– ريان فوت –في كتابها " النسوية والمواطنة " بأنّ " الديمقراطية التشاركية الكاملة كما وصفتها، تتطلب قدرًا كبيرًا من العمل التطوعي من كل مواطن عادي، وليس بإمكانها أن تفسح مجالا لقرار سريع وفعال، والأكثر من هذا فإن المواطنين لا يملكون تقييما ذا كفاءة في كل المجالات، لكن حتى يكون القرار ملائما ورشيدا ينبغي على صنّاع القرار استشارة الناس المعنيين بهذه السياسة ".(حمدي، 2015، صفحة 37)

إنّ ما يمكن استنتاجه من خلال التعريفين سابقين أنّهما يتّفقا في أربع نقاط هي:

- ✓ الديمقراطية التشاركية تبدأ من الأسفل وتنتقل إلى الأعلى؛
- ✓ الديمقراطية التشاركية دمقرطة الديمقراطية التمثيلية، كمكمّل لها وليس بديل عنها تجسيدا للهندسة السياسية الحديثة، لحمتها الجماهير تفكيرًا وتخطيطا وتنفيذًا ومتابعة ورقابة؛
- ✓ للمجالس الإقليمية المحلية دور فعال في إشرافها العام على آليات تنفيذ الديمقراطية التشاركية؛
- ✓ اتّسامها بالتفاعل المباشر والنشيط بين المواطن وممثلين من جهة وبين المواطن وقضاياه من جهة أخرى.

مستلزمات تفعيل الديمقراطية التشاركية: هناك مؤشرات عديدة يدل تواجدها في المجتمع الإنساني بصفة عامة، والحياة السياسية بوجه خاص، تزيد من فرص قيام واستمرار نسق ديمقراطي تشاركي بنية وممارسة، ونذكر هذه المؤشرات على سبيل الحصر :(حريزي، 2011، صفحة 36)

- سيادة الشعب وسلطته: ويعني أنّ الشعب هو صاحب السيادة ومصدر السلطة التشريعية، وعليه فالحكومة والمنتخبين مسؤولون أمام المواطنين، وهم رهن إرادتهم ولهم الحق في مراقبتهم.
- التعدّد التنظيمي المفتوح: من خلال الحدّ من احتكار السلطة من طرف فئة معينة، وتكريس مبدأ التعددية، بحرية تشكيل الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني دون أي قيد.
- تعميق المواطنة: هي شعور لصيق ودائم بالفرد يجعله ملتزما بالمسؤولية اتجاه الغير الذي يقاسمه ويشاركه العيش، فهي تمكّن المواطن من مقدّرات معنوية ومادية، تؤهّله للمشاركة السياسية بكل أبعادها وصورها.
- التداول على السلطة: ممّا يضمن الحدّ من احتكار السلطة والاستيلاء عليها، فيكون الوصول أو التنحي عنها بإرادة الشعب.
- تحقيق العدالة الاجتماعية: والتي تعكس الجانب الاقتصادي للديمقراطية التشاركية فتضمن عدالة توزيع الثروة والعوائد لتحقيق التنمية.

أهداف الديمقراطية التشاركية: تكرّس الديمقراطية التشاركية العديد من الأهداف أهمّها:

– الأهداف التسييرية: لقد رسّخت الديمقراطية التمثيلية من خلال التسيير العمومي التقليدي، فكرة الهيئات العامة محلية كانت أو وطنية، الجمود والتكرار، وقتل روح الإبداع والابتكار فيها، لتهدف الديمقراطية التداولية عن طريق التسيير العمومي الجديد إلى خلق حركة متجددة تتماشى مع متطلبات المواطن والمجتمع.

– تقليص الفجوة الاجتماعية: من خلال إعادة بناء ونسج العلاقات بين المنتخبين والمواطنين في الجانب الاجتماعي، بفضل إدماج وتنشيط الأحياء والقرى، من خلال تكريس الحوار والنقاش العام لبناء الثقة بين المجتمع.

– حل أزمة الديمقراطية التمثيلية: وذلك بترميم البناء الديمقراطي، على أسس المشروعية القائمة على مبادرة المواطنين من خلال حق الاعتراض والنقاش.

2.2 ماهيةالميزانية التشاركية: من منطلق أنّ الميزانية هي أهمّ أداة حكومية يمكن من خلالها ترجمة السياسات العامة المحلية أو الوطنية، في شكل مالي يحقّق نتائج ملموسة، فالميزانية التشاركية تعدّ ترجمة للديمقراطية المباشرة القوية "التشاركية " على أرض الواقع، فهي تمثّل ممارسة وآلية تجسد بها عملية الديمقراطية التشاركية.

نشأة وتطور الميزانية التشاركية: ظهر هذا المصطلح في البرازيل، ولأول مرة في مدينة بورتو أليغري في نهاية الثمانينات وبالتحديد 1989، بعد تسلّم حزب العمال السلطة وأنهى سنوات الدكتاتورية التي كانت تعرفها البلاد، وانتشرت في بلديات مجاورة خلال التسعينات، ثم انتقلت إلى عدد من الدول في أمريكا اللاتينية كالبيرو، والإكوادور، وبوليفيا، وثم دول أوروبا وأسيا في بداية القرن الحالي، كما وصلت إلى ما يزيد عن 3100 بلدية.

وخلال سنة 2011 تم إحصاء 153 تجربة للميزانية التشاركية في أكثر من 20 دولة إفريقية، وتعدّ السنغال والكاميرون ومدغشقر من الدول السباقة إلى تبنّي مقاربة الميزانية التشاركية. أمّا على المستوى المغاربي فإنّ الجارتين تونس والمغرب هما السباقتين في تطبيق هذه التجربة بعد نجاحها في عديد الدول.(سيراج و سعيدي، 2016، صفحة 16)

تعريف الميزانية التشاركية: لا يوجد هناك تعريف متفق عليه بالإجماع للميزانية التشاركية، فكل دولة عرفتها حسب التجربة التي خاضتها:

فالميزانية التشاركية أصبحت أداة بيد المواطنين تسمح لهم بمشاركة في تخصيص الميزانية العامة، فهي عملية ووسيلة قادرة على إنجاز عديد الأهداف التي يصبون لها، وبحسب البنك الدولي والهيئات الدولية وكذلك الحكومات سواء على المستوى الدولي أو الوطني، أنّه تم التحوّل إلى تنفيذ الميزانية على المستوى المحلي أي من الأسفل إلى الأعلى.(Gemma Jamieson , p. 90)

أمّا تقرير الأمم المتحدة في 2008 فقد عرّفتها على أنّها " عملية مبتكرة في وضع القرار المشترك، من خلال مشاركة المواطنين مباشرة في سياسة القرار واتخاذه، وتنعقد اللقاءات على مدى السنة ليستطيع المواطنين تخصيص كل أو جزء من موارد الميزانية، بحسب الأولويات الاجتماعية المحددة، فيتم انتقاء المشاريع وتشجيع الإصلاح الإداري، وتوزيع الموارد العامة على الأحياء ذات الدخل المنخفض".(الماضي، 2014، صفحة 183)

ووضع سنتومير وآخرون تعريفا بحسب تجربة الاتحاد الأوروبي يرتكز على خمس نقاط هي:(Rocket, p. 10) تناول المسائل المالية أو المتعلقة بالميزانية، إشراك الهيئات المنتخبة من

السلطات الإدارية على المستوى اللامركزي، يجب أن تكون عملية متكررة ومستمرة، يجب أن تكون في شكل مداولات عامة ويجب أن يكون هناك تقرير وتتبع ومساءلة وتقييم على مخرجاتها.

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن القول أنّ الميزانية التشاركية عملية مشاورات تتمتع بالديمقراطية، يقرّر من خلالها المواطنين طريقة تخصيص جزء أو كل من الميزانية المحلية أو العامة، فيكون لصرف المال العام الأثر الملموس على واقعهم.

أساسيات الميزانية التشاركية: يشمل الحديث عن محدّدات الميزانية التشاركية النقاط التالية:

– مبادئ الميزانية التشاركية: كما تمّ الإشارة سابقا لا يمكن وضع مبادئ عامة وفرض أن تكون في جميع تجارب الميزانية التشاركية، بل إنّ تعدّد هذه التجارب سمح بظهور مبادئ في تجربة وغيابها في تجربة أخرى، أو أنّ هناك مبدأ قوي في تجربة إلا أنه ضعيف في تجربة الثانية، فعدم التجانس هذا نابع من الصيغة المحلية للميزانية التشاركية والتي يمكن جمعها في (المشاركة، الفعالية، الشفافية، التضمين والتضامن، الاستمرارية والتكيّف والأفقية والعدالة الاجتماعية).

– أنواع الميزانية التشاركية: وهي ثلاث:

- ✓ المقاربة المحلية: فالميزانية التشاركية هنا تخصّ بلدية معينة من دون أن تمتد إلى المستوى الوطني، فتكرس لها مشاريع تتماشى مع طبيعتها، مثل مناطق الظل.
- ✓ المقاربة الاجتماعية: وهي تختص بفئة دون الأخرى من أجل إدماج هذه الفئات في المجتمع، تطبيقا لمفهوم جودة الحياة، مثل: الشباب، النساء، المسنون، المعاقين، أصحاب الأمراض المزمنة والخطيرة.
- ✓ المقاربة الموضوعية: فالميزانية التشاركية هنا، تتعلق بمواضيع محدد، والتي أدرجها المواطنين في اقتراحاتهم للمشاريع، مثل: البيئة، الطرق، الأسواق، الطاقة المتجددة... الخ.

– أهداف الميزانية التشاركية: يمكن اختصارها فيما يلي:(Gemma Jamieson , p. 102)

- تحسين شفافية التسيير بزيادة عدد الفاعلين المشاركين فيها لتعزيز الشرعية الديمقراطية؛
- التفكير في ابتكار آليات للرقابة على الشرعية من خلال المساءلة؛
- محاربة الرشوة والمحاباة وجميع مظاهر الفساد في وسط المسؤولين؛
- تقاسم القوة والسلطة بين الحكومة والمجتمع؛
- تعزيز الرضا والثقة بين المجتمع المدني وحكومته؛

3.الميزانية التشاركية تكريس للحكامة الجيدة: في خضم التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، داخليا وخارجيا من القرن الماضي، استلزمت مراعاة مؤشرات الحكامة الجيدة، لمتطلبات عامة تضمن حسن سير المرافق العامة وتلبية احتياجات المواطن.

3.1نظرةعامة عن الحكامة الجيدة: تستعمل عدة مصطلحات تدل على معنى الحكامة ومنها الحكم الراشد، الحوكمة، الحكمانية، الحكم الرشيد.

تعريف الحكامة الجيدة: في البداية نعرف الحكامة فهذا اصطلاح ترجمة مختصرة (gouvermance) الترجمة العلمية لهذا المصطلح والمتفق عليها " أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة.(محمد ، 2007، صفحة 4)

أما مؤسسات التمويل الدولي فقد عرفتها كما يلي:" الطريقة التي يمارس بها الحكم في تسيير وإدارة اقتصاد وموارد بلد ما"." هي ممارسات السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية بغرض تسيير شؤون الدولة، وتشمل آليات التطور على نحو يمكن المواطنين ومختلف التجمعات من التعبير عن مصالحهم وممارسة حقوقهم القانونية والقيام بالتزاماتهم".(بوضياف، 2012، صفحة 164)

أبعاد الحكامة الجديدة " الجيدة": للحكامة الجديدة عدة أبعاد يمكن تلخيصها فيما يلي:(بوضياف، 2012، صفحة 162)

- ❖ البعد السياسي: يتعلق بطبيعة الممارسة السياسية في الدول وشرعية السلطة وكيفية توليها وممارستها في ظل الديمقراطية واحترامها حقوق الأفراد الفردية والجماعية.
- ❖ البعد الاجتماعي: يتعلق ببنية المجتمع المدني وعلاقته بالسلطة ودوره في التنمية والمشاركة الاجتماعية.
- ❖ البعد الفني: ويتعلق بعمل الإدارة وكفاءاتها وفنيات وطرق إصدار القرارات الإدارية (التنظيمية) والرؤية الاستراتيجية التي تملؤها روح المبادرة والابتكار.

2.3 المتطلبات الأساسية للحكامة الرشيدة للميزانية التشاركية: تقتضي الحكامة الجيدة للميزانية التشاركية احترام مجموعة من المتطلبات الأساسية من أجل ضمان نجاح التجربة:

- المشروعية وحكم القانون: هي المتطلبات المهمة والحساسة بحيث تصبح التصرفات والتعاملات والأنشطة العامة والخاصة الإدارية والمالية مطابقة للقانون، وتتم على أساس المشروعية والاحتكام إلى القانون، من أجل تسهيل عملية اتخاذ القرار، وليس من مميزات الميزانية التشاركية التنافس على الصلاحيات والامتيازات التي تتمتع بها الهيئات المنتخبة، بل هذه الأخيرة هي التي تمتلك المشروعية باعتبارها الضامن للصالح العام، وترجع لها الصلاحية في اتخاذ المقررات بدءا بالتعبير عن الإرادة السياسية لتبني مقاربة الميزانية التشاركية، إلى تحديد الحصة المالية ووضع الآلية التشاركية.(سيراج و سعيدي، 2016، صفحة 8)
- المساءلة: هي تمكين المواطنين وذوي الحقوق والمنظمات والمجتمع المدني من مراقبة ومساءلة المنتخبين والموظفين العموميين والمسؤولين عموما من خلال القنوات والأدوات الملائمة، وهي

بذلك تهدف إلى التأكد من أعمال المسؤولين عن الوظائف العامة بأنها تتفق مع قيم العدل والوضوح والمساواة، فهي أداة للرقابة لضبط الأداء والمحاسبة من قبل الهيئات المخولة ومؤسسات المجتمع المدني والرأي العام فهي تحد من الخروقات والانحراف.(الجبالي، 2008، صفحة 6)

- الشفافية: هي عماد وأهم متطلبات الحكامة الجيدة لأنها تتضمن احترام الحق في الحصول على المعلومة وتقاسم المعطيات بشكل كامل وانتقالها الحر ومنتظم في كنف الوضوح التام بدون حواجز .(سايح، 2012، صفحة 63)
- النجاعة والكفاءة: هذا يضمن قدر من الكفاءة في استعمال الإمكانيات المادية والبشرية المتاحة لتحقيق أقصى درجات المصلحة العامة، ونجاعة بأن تكون النتائج المحققة متوافقة وتستجيب لحاجات المجتمع.(غادر، 2012، صفحة 3)
- الرؤية الاستراتيجية: وذلك بوضع برامج معدة سلفا بمنظور بعبد المدى، مبني على أسس علمية يعده أهل الاختصاص لتجنب النتائج الوهمية وهدر المال العام، مع توفير رؤية واضحة في رسم البدائل واختيارات الأفضل من خلال الربط بين المسؤولية والقيادة والتخطيط والفعالية من جهة والمتغيرات المحلية والدولية، الحالية والمستقبلية.(الصاوي، 2009، صفحة 4)
- الملاءمة والاستجابة: لا يوجد نموذجا واحد للميزانية التشاركية قابلا للتعميم في أوساط تختلف في أعرافها وأنظمتها السياسية، ولذلك لا يجب استيراد تجربة بكاملها، بل يجب اختيار الآليات الملائمة وتكييفها مع خصوصيات كل منطقة،(سيراج و سعيدي، 2016، صفحة 9).
- الرقمنة والتكنولوجيات الحديثة: يقتضي الانخراط في الميزانية التشاركية، تأمين حق المواطن في المعلومة من خلال الولوج إلى شبكات أو مكتبة الخاص، من خلال انتشار العرائض الالكترونية في العالم، واعتماد آلية التصويت الالكتروني عن بعد، مما يشجع الإقبال الكثيف للمشاركين لتحقيق أهدافهم من التغيير الطموح.(بسيوتي، 2008، الصفحات 209-210)
- الغاية والتدرج: الميزانية التشاركية ليس الهدف منها المشاركة من أجل المشاركة، أي ليست غاية في حد ذاتها، وإنما هي وسيلة لممارسة الديمقراطية المباشرة الذي وجب النظر إليها من زاوية الأهداف التي ستحققها،(سيراج و سعيدي، 2016، صفحة 9)وباعتبارها ابتكارا حديثا قد تتداخل فيها مجموعة من العوامل الإدارية والمالية والاجتماعية، فإن تجسيدها في الواقع يحتاج إلى مراحل تدريجية حتى تنضج التجربة، وعليه يستحسن تنزيلها على المدى المتوسط.

- الإنصاف والعدل والتضامن: من خلال بسط العدل الاجتماعي، بتوفير الأمن والأمان والحياة الكريمة من خلال بعث الثقة بين المواطنين ليسود التضامن بينهم، فتعزيز العلاقات والروابط إلى حد التنازل عن المصلحة الخاصة لفائدة العامة.(بوضياف، 2012، صفحة 144)
- المساواة وعدم التمييز: وهي من المرتكزات الأساسية بإتاحة الفرصة لجميع الفاعلين، فكل المواطنين سواسية لهم نفس الحقوق وعليهم نفس الواجبات (السكن الصحة، التوظيف، الخضوع للضرائب، الترشح... إلخ) وعدم التفريق بين فئة وأخرى لتفادي التهميش والإقصاء.
- الاستمرارية: لا يجب أن تقتصر مقاربة الميزانية التشاركية على نشرة زمنية محدودة، بل يجب أن تتسم أشغالها بالتكرارية والاستمرارية بشكل سنوي منتظم، بمعنى أنها لا تحتمل التوقف والانقطاع، حتى لا تفقد صفتها كآلية ديمقراطية مباشرة ومتواصلة.(سيراج و سعيدي، 2016، الصفحات 10-11)
- تنشيط الإجراءات ومكافحة الفساد: كل تخفيف وتسهيل لإجراءات التعامل مع المرافق الإدارية، ومحاربة البيروقراطية، وإزالة العراقيل والعوائق يكرس الحكامة الجيدة والسوية، للابتعاد عن مظاهر الفساد ومواجهة المفسدين وهذا المؤشر من مقاييس المرتبطة بثقافة السلوك الأخلاقي ويندرج ضمن هذا الجانب احترام المواعيد والانضباط الإداري وروح المثابرة والأخلاق المهنية.(سايح، 2012، صفحة 60)
- المسؤولية: بما أن الحكومة والجماعات الإقليمية (الولاية، البلدية) تعتبر شخصا اعتباريا من أشخاص القانون العام، فهي تتحمل المسؤولية في تسيير الشأن العام، سواء كانت سياسية أمام الرأي العام، أو مسؤولية الإدارية والمالية أما الهيئات الرقابية والقضائية وغيرها من أجهزة الفحص والتدقيق.(سيراج و سعيدي، 2016، صفحة 8)

إنّ المتطلبات سالفة الذكر تمثّل أغلب المتطلبات التي تم تحديدها في عديد التجارب، وعليه لا يمكن أن تتوافر جميعها في تجربة واحدة من جهة، ومن جهة أخرى تتفاوت أهمية المتطلّب الواحد من تجربة لأخرى أي يمكن أن يكون مهمّا جدا في تجربة وعديم الوجود في تجربة أخرى.

4. التجربة التشاركية في الجزائر من أجل تحقيق التنمية المحلية

تطوّرت مساعي التنمية في العقود الأخيرة، خصوصا بعد توجّه السياسات الاقتصادية المبنية على التنويع والمشاريع المصغرة والصناعات المتوسطة والبرامج المتخصصة في إطارات جغرافية محدودة النطاق في إطار ما يسمى برامج التنمية المحلية.

1.4 التنمية المحلية المبنية على التشاركية: التنمية هي مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين بهدف اكتسابه قدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية

الحياة لكل أفراده، بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية والمتزايدة بالصورة التي تكفل زيادة درجة الإشباع تلك الحاجات عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة.(أبو النصر، 2008، صفحة 36)

تعريف التنمية المحلية:" هي "العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والجهود الحكومية للارتفاع بمستويات التجمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وحضاريا، من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان تلك التجمعات المحلية في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية في منظومة شاملة ومتكاملة."(بن غضبان، 2015، صفحة 29)

أنواع التنمية المحلية: هناك نوعين للتنمية المحلية:

- التنمية المحلية الذاتية: ويتميّز هذا النوع بـ:

✓ يعتمد هذا النوع بصورة كبيرة على الجهود الذاتية لسكان التجمع، فهو نابع منه؛

✓ يمثل قدرة المجتمع في الاعتماد على نفسه في حل بعض مشكلاته؛

✓ هذا النوع يؤدي إلى تحقق استفادة مباشرة لسكان المجتمع المحلي،(أبو المعاطي علي، 2012، صفحة 24) فالتنمية المحلية الذاتية عملية إرادية هادفة واعية بوجود احتياجات غير مشبعة ومشكلات تحتاج لمواجهة وإدراك من قبل المجتمع المحلي بإمكانية وضرورة إشباع تلك الحاجات ومواجهة تلك المشكلات.

- التنمية المحلية بوجود مؤثر خارجي: ويعتمد هذا النوع على: (احمد خاطر، 2011، صفحة 164)

✓ هذا النوع يجمع بين الجهود الذاتية والإمكانيات الخارجية؛

✓ يوفر الخبرات المتنوعة وخاصة التقنية منها والتي غالبا ما يفتقر إليها المجتمع المحلي؛

✓ تسعى الجهة الممثلة للمؤثر الخارجي إلى تقنين تلك العملية حتى تسير بمعدلات محسوبة ومرغوب فيها في إطار سرعة تحرك المجتمع.

معوّقات ومتطلبات التنمية المحلية التشاركية: هناك عدة معوقات التي تقف حجر عثرة في وجه السير الحسن لها، ومن أجل تحقيقها، يجب توفير متطلبات المشاركة الحقيقية وفعلية ومجملها تكونها وتمنحها الشرعية وبدونها تعد دون جدوى وفعالية.

❖ معوقات التنمية التشاركية: من أهمّها ما يلي:

- وجود مناخ سياسي واجتماعي لا يقبل التشاركية في التسيير فيعمل دوما على فرض هيمنته وسيطرته على الجهود التطوعية؛

- قلة إن لم نقل انعدام أجهزة مختصة تعمل على تشجيع المشاركة وتدريب المتطوعين وتنظيمهم من أجل النجاعة والفعالية؛
- الإجراءات البيروقراطية المهيمنة خاصة تلك الإجراءات الإدارية المعقدة التي تأخذ وقت طويل وجهد كبير من أجل أخذ الاعتماد للممارسة الميدانية؛
- الشعور باليأس من إمكانية إحداث تغيير الواقع المحيط.(عبد الفتاح، ، 2007، الصفحات 61-62)

❖ متطلبات التنمية المحلية التشاركية: ونذكر أهمها:

- مبدأ قبول التعددية، فعلى كل الهيئات والمنظمات المدنية بمختلف أشكالها وأنواعها، والمعنية بعملية المشاركة، العمل على تشجيعها والاقتناع بدورها المحوري في صنع القرار المشترك؛
- توفير بنك معلومات حول المناطق المستهدفة، ما يسمح بإتاحة الفرصة أمام كل الأطراف الفاعلة في إطار واسع من الشفافية؛
- خلق ميكانيزمات جديدة وتطويرها وتنميتها للوصول إلى المشاركة الحقيقة للمواطنين، بالبحث والتطوير دائم على أحدث الأساليب لتدريب مسؤولي منظمات مجتمع مدني؛
- تأكيد مبدأ الديمقراطية التشاركية وصياغة بنود عقد جديد، تكون فيه الحكومة الشريك المشرف وليس القائد الأوحد.

2.4 الإطار القانوني للديمقراطية التشاركية في الجزائر:

بالنسبة للتكريس التشريعي والتنظيمي للديمقراطية التشاركية فإن المنظومة القانونية ثرية بالنصوص التشريعية سواء كان بصورة موسعة أو بصورة محتشمة فأي مواطن له الحق في المشاركة بالتسيير العمومي، وتجسّد هذا الحق في القوانين والتشريعات التالية:

الدستور الجزائري: أرسى الدستور الجزائري جملة من المبادئ لتكريس الديمقراطية التشاركية وجاء التعديل الأخير لينص بصريح العبارة على تشجيع مبدأ الديمقراطية التشاركية وهذا نستسقه من قراءة المادة 15من التعديل الدستوري 2016 الفقرة الأخيرة، "تشجيع الدولة للديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية." كما نصت نفس المادة " المجلس المنتخب هو الإطار الذي يعبر فيه الشعب عن إرادته ويراقب عمل السلطات العمومية." (التعديل الدستوري الجزائري، 2016)حيث أنّ هذا التصور التشاركي يسمح بتوسيع مبادئ التشاور والمشاركة بهدف تعزيز الديمقراطية التشاركية لدى كافة مؤسسات التسيير وعلى جميع الأصعدة من اجل حكامة عمومية محلية جيدة ومواطنة قوية، حيث من شانها أن تضمن نجاعة النشاط العمومي وتعزز السلم والتماسك الاجتماعيين، تحسين الإطار المعيشي للمواطن وترقية نوع الخدمات المقدمة له.

قانون الجماعات الإقليمية المحلية: وتجسّد هذا في القوانين التالية:

– قانون البلدية: لقد نصت المادة 2 على أن " البلدية هي القاعدة اللامركزية ومكان لممارسة المواطنة، وتشكيل إطار مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية" أما المادة 11 فتقول " البلدية تشكل الإطار المؤطّر لممارسة الديمقراطية على المستوى المحلي والتسيير الجواري" والمادة 12 أشار إلى " إمكانية إقامة مجالس بلدية موسعة يشارك فيها المواطنون" وفيما يخص المادة 13 "استعانة البلدية بشخصيات تقييم في البلدية أو جمعية معتمدة للحصول على اقتراحات تخص مشاريع تنموية يمكن للجان المجلس أن يتبناها بعد المناقشة" وفي الأخير نصت المادة 97 " لا تصبح قرارات رئيس المجلس الشعبي البلدي قابلة للتنفيذ إلا بعد إعلام المعنيين بها عن طريق النشر إذا كان محتواها يتضمن أحكام عامة أو بعد إشعار فردي بأي وسيلة قانونية في الحالات الأخرى"(قانون رقم 10/11 المتعلق بالبلدية، 2011) فالمشروع يرسم ملامح الطابع الاستشاري للجان البلدية، لكن لم يلزمها بالاستعانة بالمنظمات المتخصصة أو فعاليات المجتمع المدني من اجل استشارتها".(عزيز، 2011، صفحة 47)

– قانون الولاية: فقد تم فيه اعتماد الاستشارة الاختيارية وذلك بالرجوع إلى نص المواد 18، 32، 36، 79 (قانون رقم 07/12 متعلق بالولاية، 2012)وذلك من خلال مكانة المجلس الشعبي الولائي، الذي يعتبر الإطار الثاني الذي يعبر فيه الشعب عن إرادته ويراقب عمل السلطات، كما يمثل المجلس الولائي قاعدة اللامركزية ومكان لمشاركة المواطنين في تسيير العمومية.

–قوانين تنظيمية متعددة: إن المنظومة القانونية ثرية بنصوص تشريعية سواء كان بصورة موسعة أو بصورة محتشمة، في درجة تكريس الديمقراطية التشاركية، ونذكر بعض هذه القوانين على سبيل الذكر لا على سبيل الحصر:(شريط ، 2008، صفحة 64)

- قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة 10/03: حسب المواد 03، 07، 21، 74؛
- قانون التهيئة والتعمير 29/90: من خلال المواد 14، 15، 26، 36، 10؛
- قانون الوقاية من الفساد ومكافحته 01/06: المواد 11، 15، 20؛
- قانون تهيئة الإقليم في إطار التنمية المستدامة 20/01: المواد 02، 04؛
- القانون التوجيهي المدنية 06/06 مع المرسوم التنفيذي رقم 91–177 المتضمن المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير المواد 2، 10.

– مشاريع القوانين التي لم يصادق عليها بعد : تجدر الإشارة إلى أن المشرع الجزائري، من حيث الشكل لم يستعمل مصطلح الديمقراطية التشاركية صراحة، بدلا من ذلك استعمل مصطلح الديمقراطية على المستوى المحلي، أو مصطلح التسيير الجواري للدلالة على المشاركة في أغلب

التشريعات والقوانين التنظيمية السابقة الذكر، وفي ذات السياق تم الإعلان سنة 2017 عن التحضير لإعداد مشروع ميثاق قانون الديمقراطية التشاركية، يندرج ضمن المشاريع التي تجسد القيم الدستورية ويسمح بترسيخ طرف تشاركية حقيقية بين السلطات العمومية والمواطن، (حمدي، 2015، صفحة 43)إذ ونشير في هذا الصدد اعتزام وزارة الداخلية والجماعات المحلية طرح مشاريع قوانين جديدة للبلدية والولاية، والذي ينص صراحة على مصطلح الديمقراطية التشاركية وآليات تطبيقها.

3.4 تجربة مشروع كابدال 2020/2017 لتحقيق التنمية المحلية بالجزائر:

في ظل الإصلاحات المؤسساتية الكبرى التي قامت بها الجزائر في السنوات الأخيرة، فيما يخص إدماج الديمقراطية التشاركية، بادرت الحكومة الجزائرية بمشروع تعاون مع الاتحاد الأوروبي وهيئة الأمم المتحدة للتنمية، يرمي إلى إشراك المواطنين والمجتمع المدني في التسيير البلدي ومسار التنمية المحلية المستدامة والمندمجة.

ماهية برنامج " كابدال": ويمكن شرحها في النقاط التالية:

–انطلاق برنامج " كابدال " بالجزائر: احتضن المركز الدولي للمؤتمرات " عبد اللطيف رحال " بالجزائر العاصمة يوم الاثنين 16 جانفي 2017. أشغال الورشة الوطنية لانطلاق برنامج " كابدال "، فكان حاضر ممثلين الشركاء الثلاثة لهذا البرنامج،(برنامج كابدال، 2018، صفحة 3)بعدها بحوالي شهر وبتاريخ 2017/02/26 نظمت ورشة ببلدية جميلة في ولاية سطيف، كما سمحت بتحديد ممثلين محليين وتقديم الشركاء وطرائق التنفيذ الخاصة به.

– التعريف ببرنامج كابدال بالجزائر: كابدال" ديمقراطية تشاركية وتنمية محلية " هو برنامج دعم قدرات الفاعلين في التنمية المحلية يشرف عليه ثلاث شركاء:(برنامج كابدال، 2018، صفحة 1)

- ✓ الحكومة الجزائرية: ممثلة بوزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية بتنفيذ الإصلاحات الكبرى للجماعات المحلية من حيث الحكامة والتنمية الاقتصادية المحلية، وكذا وزارة الشؤون الخارجية لإفادة الجماعات الإقليمية بتجارب ناجحة عبر العالم في مجال التنمية المحلية التشاورية من أجل بناء نموذج جزائري فعال ومن ثم الترويج له دوليا.
- ✓ الاتحاد الأوروبي: بتجربته ودعمه المالي، بصفته مرقيا للتنمية الإقليمية كأداة لحكامة راشدة، كذا بتجارب أقاليم دولة الأعضاء في تنفيذ السياسات الإقليمية.
- ✓ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: بخبرة عقود في دعم التنمية المحلية عبر جميع أنحاء العالم في تنفيذ سياسات العمومية في الجزائر.

جدول 1: المساهمة لشراكة الثلاثية لكابدال

الشركاء	مبلغ التمويل	نسبة المساهمة
الحكومة الجزائرية	2.839.320.00 أورو	%26,46
الاتحاد الأوروبي	7.700.000.00 أورو	%71,77
الأمم المتحدة للتنمية	190.000.00 أورو	%1,77
المجموع	10,729.320.00 أورو	%100

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مطوية لدى بلدية الخروب ولاية قسنطينة، 2018، ص1.

من الجدول أعلاه نلاحظ أن الاتحاد الأوروبي له حصة الأسد من مساهمة لكن هذا الشيء يشجع الاستثمار الأجنبي ويعزّز تثمين وانتقال الخبرات الأجنبية إلى بلدياتنا من جهة إلا أن هذه الحصة ستجعل الاتحاد الأوروبي المهيمن الوحيد على سير مشروع البرنامج باعتباره شريك الغالب، أما مساهمة الحكومة الجزائرية في تمويل مشروعها كانت جد محتشمة وهذا بسبب الأزمة الاقتصادية التي تمر بها وفيما يخص الأمم المتحدة للتنمية فمشاركتها رمزية من اجل أن تلعب دور شريك الشرف والمستشار ذا الطابع الدولي باعتبارها شريكة في عديد التجارب العالمية الناجحة.

– البلديات العشر النموذجية لبرنامج " كابدال":أو ما يطلق عليها" communes pilotes "كان المشروع سيطبق في 4بلديات فقط، لكن هذا غير كافي لتمثيل تنوع قطر الوطن، من كل الجوانب، الاقتصادي، الجغرافي، سيسولوجي، طبيعي، الثقافي، التاريخي، السياحي، لذى تقرر اختيار 10 بلديات نموذجية ساحلية، جبلية، الهضاب العليا، السهوب، الجنوب الكبير.

جدول 2: مميزات البلديات النموذجية:

البلدية	الولاية	مميزات الاختيار
غزوات	تلمسان	– تم اختيارها لميناءيهما للصيد وأراضيهما الداخلية المميزة جبلية وزراعية.
تيغزيرت	تيزي وزو	– تينها المجفف ذو الشهرة العالمية، ومقومات تراها المؤهلة للسياح الجبلية.
بني معوش	بجاية	
الخروب	قسنطينة	– مدنها الجديدة التي تواجه تحديات التوسع الحضري المتسارع.
جميلة	سطيف	– موقعها الأثري المصنف ضمن التراث العالمي للإنسانية.
تيميمون	أدرار	– خبراتها المتوارثة عبر العصور في التأقلم الذكي مع المحيط الصحراوي الصعب، العمران التقليدي والزراعة الواحية، تقنيات الري التقليدي وتراثها الثقافي المادي والغير المادي هو دافع السياحة والثقافة
جانت	إليزي	

		والطبيعة.
مسعد	الجلفة	– بشساعتها السهبية وثقافتها الفلاحية والرعوية وصناعاتها التقليدية المتميّزة(القشابية، البرنوس...)
بابار	خنشلة	– المعروفة بزربيتها الشهيرة وقدراتها الواعدة في التنمية.
ولاد بن عبد القادر	الشلف	– مقوماتها الزراعية الكبرى وسدها الذي قد يشكل حافزا للتنمية الاقتصادية المحلية لمواجهة تحديات التنمية الحضرية.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الوثيقة التعريفية بالبرنامج "كابدال" ديمقراطية تشاركية وتنمية محلية"، صادرة عن مصلحة برنامج كابدال بوزارة الداخلية، الجزائر، 2018، ص2.

بحسب الجدول أعلاه سيغطي تنوّع هذه البلديات الجزائر " البلد القارة "، بفعل مواقعها وخصوصياتها، ومقوماتها المتباينة، حقول تجارب ملائمة لتنفيذ مقاربة " كابدال " النموذجية في إطار التنمية المحلية من كل جوانبها وبعد انتهائها سوف تعمم كل النتائج على كل البلديات الجزائرية.

محاور بناء برنامج "كابدال" وأهدافه: مشروع كابدال ينظر إلى التنمية المحلية بمنظور مندمج يرتكز على أربع محاور من أجل تحقيق عديد الأهداف:

❖ المحاور الأربعة لبرنامج كابدال: وهي أربعة كما يأتي:(دحماني، 2018)

– المحور الأول: وهو محور أفقي متداخل مع باقي المحاور وهو مشاركة المواطنين وجميع الفاعلين المحليين في تسيير الشأن العام بترسيخ مفهوم المواطنة بداية بسرد بنود " ميثاق بلدي لمشاركة المواطنة

– المحور الثاني: المرفق العام والذي يهدف إلى عصرنة وتحسين وتبسيط لخدمات العمومية سواء كانت تقنية مثل الصرف الصحي، مياه صالحة الشرب أو الإنارة العمومية ... إلخ لتسيير الفضاء الحضري اجتماعيا وثقافيا وتربويا، أو خدمة عامة ذات طابع إداري بحث من خلال إنشاء شباك موحد للخدمة العمومية باستخدام التكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال، وكذا تعزيز أوجه تظافر الطاقات في العمل وتحقيق وفرات الحجم.

– المحور الثالث: التخطيط الاستراتيجي المحلي من خلال إبراز اقتصاد المحلي من منطق فاعلون الاقتصاديون عموميين كانوا أو خواص، وهذا من أجل الانتقال من منطق البلدي السلبي مبني على الاتكال واستهلاك الميزانية إلى منطق نشط خلاق للثروة بالاستثمار وتحسين مداخيل البلدية.

– المحور الرابع: تسيير وإدارة المخاطر والكوارث البيئية الكبرى وذلك لدعم مرونة الأقاليم في مواجهة المخاطر البيئية المحلية، وبالتالي ضمان استدامة العمل التنموي.

❖ أهداف برنامج كابدال في الجزائر:

- ✓ خلق مصادر تمويلية وتدعيم الخزينة المحلية دون الاعتماد على مساعدات الدولة من أجل تحقيق تنمية محلية مستدامة؛
- ✓ تعزيز نظام الديمقراطية التشاركية، من خلال بناء رؤية مشتركة بين الفاعلين المحليين بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين؛
- ✓ تحسين الحكامة الراشدة بتعزيز التلاحم الاجتماعي بإبراز اقتصاد محلي تضامني ومتنوع؛
- ✓ تهيئة الظروف الملائمة لإرساء التعاون التشاوري المبني على الشفافية والمشاركة، لوضع النتائج والدروس المستخلصة من هذه التجربة على المستوى المركزي، أين يتم تنقيحها وإخراج منها نموذج التجربة الجزائرية، ليتم تعميمها بعد ذلك على جميع بلديات التراب الوطني، والانتقال من تحقيق الاكتفاء الذاتي المحلي إلى الجهوي إلى الوطني؛
- ✓ تهدف هذه المقاربة المبتكرة التحول من مخططات بلدية للتنمية مدعمة من طرف الدولة إلى مخططات بلدية للتنمية من جيل الجديد بتمويل محلي فقط.

5. خاتمة: لقد خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمّها:

- ✍ فرضت التغيرات العالمية العمل على تطليق النظريات التقليدية المكرّسة للفكر الوصائي، في الميادين التنظيمية والمالية والرقابية من قبل الدولة وهو ما توصي به المنظمات الدولية؛
- ✍ العمل على التفتح على آفاق العصرنة التي تسمح بفضاءات ومساحات واسعة من حرية المبادرة والإبداع والابتكار والاستقلالية، التي تفرضها التوجهات الديمقراطية الحديثة لتسيير شؤون المواطنين والتكفل المباشر بهم؛
- ✍ تضمن مشاركة المواطنين لمنتخبيهم بمختلف الانشغالات التنموية والاجتماعية والثقافية، مع اخذ بعين الاعتبار خصوصية كل منطقة بنجاح الديمقراطية التشاركية؛
- ✍ تمثّل الميزانية التشاركية أداة أساسية لتحقيق العصرنة والاستقرار والتنمية المستدامة تحت كنف العدل والمساواة، لينتقل الانشغال العام من تحقيق الديمقراطية التمثيلية إلى الديمقراطية التشاركية الفعلية بالتسيير والإدارة؛
- ✍ أما فيما يخص التجربة الجزائرية فهي جد فتية لم ترى نتائجها النور بعد بسبب كل الأحداث التي عاشتها الجزائر مؤخرا، فالخطوة الأولى أنجزت بانطلاق هذا المشروع وبتحديد أغلب البلديات النموذجية "ميثاقها البلدي لمشاركة المواطنة "؛

وتتعزّز أهمية الموضوع أكثر من خلال إدراجه في برنامج عمل الحكومة الجزائرية لسنة 2020، وهو ما يتطلّب سعي الحكومة إلى استرجاع ثقة المواطن، وهذا من خلال:

- العمل على الاهتمام ببلديات ترسيخا للمقولة " إذا أردنا إصلاح هرم الدولة فلنصلح قاعدتها" من خلال تفعيل الديمقراطية والحكامة التشاورية التي ننشدها؛
- بناء بلديات على المكشوف–حقوق وواجبات وشفافية–ودمج البلديات والغير قابلة للاستمرارية؛
- ترسيخ التكافل والتلاحم الاجتماعي وتكريس مبادئ الديمقراطية التشاركية.

6. قائمة المراجع:

الكتب

1. ماهر، أبو المعاطي علي.(2012). الاتجاهات الحديثة في التنمية الشاملة، (مصر: المكتب الجامعي الحديث.
2. أحمد خاطر، مريم.(2011). دراسات في التغيير والتنمية في الدول النامية.مصر: دار المعرفة الجامعية.
3. بسيوني، عبد الحميد.(2008). تنمية وبناء الدولة الديمقراطية الالكترونية. القاهرة: دار الكتب العلمية للنشر.
4. بن غضبان، فؤاد.(2015). التنمية المحلية: ممارسات وفاعلون، ط1. الأردن: دار الصفاء للطباعة والنشر.
5. بوضياف، عمار.(2012). شرح قانون الولاية. الجزائر: جسور للنشر.
6. عبد الفتاح، محمد، عبد الله، محمد.(2007). ممارسة الخدمة الاجتماعية التنموية في المجتمعات المحلية التقليدية والمستحدثة.الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.
7. مدحت، أبو النصر.(2008). إدارة منظمات المجتمع المدني. القاهرة: إيتراك للنشر.

المقالات العلمية:

8. محمد، حسن يوسف.(2007). محددات الحوكمة ومعاييرها ونمط تطبيقها في مصر. بنك الاستثمار القومي.
9. سايح، بوزيد.(2012).سبل تعزيز المسألة والشفافية لمكافحة الفساد وتمكين الحكم الراشد في الدول العربية. *مجلة الباحث*. العدد 10.
10. شريط الأمين.(2012). الديمقراطية التشاركية... الأسس والآفاق: ندوة البرلمان–المجتمع المدني – الديمقراطية، *مجلة الوسيط*، العدد 06. وزارة العلاقة مع البرلمان.
11. عقبي، مولود.(2016). الديمقراطية التشاركية في المجالس المنتخبة المحلية بالجزائر، *مجلة القانون*. العدد 6.
12. الماضي، عبد الرحمن.(2014). الحكامة الترابية التشاركية منظور تشاركي لدور الساكنة والمجتمع المدني في التدبير الترابي. منشورات حوارات. *مجلة الدراسات السياسية والاجتماعية*، سلسلة أطروحات وأبحاث، العدد 2.

الملتقيات العلمية:

13. الجبالي، عبد الفتاح.(12–13 أفريل 2016). المشاركة المجتمعية في صنع الموازنة العامة للدولة، مؤتمر" دور الدولة في الاقتصاد المختلط". القاهرة: مركز شركاء للتنمية للبحوث والاستثمارات والتدريب.
14. سيراج، يوسف. سعيدي، عبد الرحمان.(أكادير 18–19 ماي 2016). آليات مشاركة المجتمع المدني في تسيير الشأن المحلي" الميزانية التشاركية نموذجا". المغرب: الشبكة المغربية للحكامة التشاركية.
15. الصاوي، علي.(21–22 مارس 2009). ماهية المساءلة والشفافية، المؤتمر الدولي الثالث حول المساءلة والشفافية. مسقط: للجمعية الاقتصادية العملية.
16. غادر، محمد ياسين.(15–17 ديسمبر 2012). محددات الحوكمة ومعاييرها، الملتقى الدولي حول عولمة الإدارة في عصر المعرفة. لبنان: جامعة الجنان.

مذكرات الماجستير والأطروحات:

17. حريزي، زكرياء.(2011).المشاركة السياسية للمرأة العربية ودورها في محاولة تكريس الديمقراطية التشاركية، الجزائر نموذجا. جامعة باتنة1: مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية.
18. حمدي، مريم.(2015). دور الجماعات المحلية في تكريس الديمقراطية التشاركية في التشريع الجزائري، المسيلة: مذكرة ماجستير، تخصص القانون الإداري، جامعة محمد بوضياف.
19. الطاهر، عزيز محمد.(2011). آليات تفعيل دور البلدية في إدارة التنمية المحلية بالجزائر. ورقلة: مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح.

التقارير :

20. التعديل الدستوري الجزائري، المادة 15، الصادر28-11-1996، المعدل بموجب قانون01/16 المؤرخ في 06 مارس 2016؛
21. قانون رقم 10/11 المتعلق بالبلدية، صادر عن ج، ر، ج، ج، المؤرخ في 2011/06/22، العدد 37، سنة 2011؛
22. قانون رقم 07/12 متعلق بالولاية، صادر عن ج .ر.ج ج، المؤرخ في 2012/02/21، العدد 12، سنة 2012؛
23. "كابدال" برنامج دعم قدرات الفاعلين المحليين في التنمية " ديمقراطية تشاركية وتنمية محلية" وثيقة تعريفية بالبرنامج، صادرة عن مصلحة خاصة ببرنامج كابدال، بوزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، الجزائر، 2018؛
24. دحماني، محمد.(2008).المدير الوطني لبرنامج كابدال وأيضا المكلف بالدراسات وتلخيص، لدى ديوان وزارة الداخلية، لقاء في إذاعة الجزائر.

← **مراجع باللغة الأجنبية:**

25. Gemma Jamieson , Malik, "From braziltobritain :thrvicissitude sofparicipatory budjeting : the importance of context », Doctoral thesis: university of Westminster.
26. Rocket, Anja, framing citizen participation, palgrave macillam ,NewYork .